



وارتفعت الفضة بنحو 1.1 في المائة إلى 15.73 دولار للأوقية، بينما زاد البلاتين 0.6 في المائة مسجلاً 824.60 دولار للأوقية.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، قفز البلاتينيوم 0.2 في المائة إلى 1324.90 دولار للأوقية وسجل ارتفاعاً بنحو 2.5 في المائة هذا الأسبوع.

على التوالي، وزاد المعدن الأصفر 0.7 في المائة في الأسبوع الماضي، وارتفع في العقود الأمريكية الأجلة 0.5 في المائة إلى 1294.3 دولار للأوقية.

اليورو يرتفع أمام تراجع الدولار إشارات حذرة من «الاحتياطي الفيدرالي» بشأن «زيادات الفائدة»

صعد 1 في المائة أمام اليورو إلى 89.30 بنس، مع تركيز المتعاملين على التقدم في الانفصال البريطاني.

إلى ذلك، قفزت أسعار الذهب مع تراجع الدولار بفعل توقعات بأن يتوقف مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» مؤقتاً عن رفع أسعار الفائدة إذا تباطأ الاقتصاد الأمريكي هذا العام، في الوقت الذي يترقب فيه المستثمرون أخباراً بشأن التقدم في المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0.6 في المائة إلى 1294.01 دولار للأوقية «الأونصة»، محققاً مكاسب للأسبوع الرابع

بإلارتقاع إلى 1.1581 دولار وقادها إلى تجاوز متوسط مستوى الحركة في 100 يوم للمرة الأولى في ثلاثة أشهر.

وكسرت العملة الصينية حاجز 6.8 يوان للدولار في التعاملات الخارجية وداخل الصين.

وانخفض مؤشر الدولار 0.2 في المائة إلى 95.32، وهبط المؤشر بنحو 2.2 في المائة منذ منتصف (ديسمبر) بفعل توقعات بأن يمنع تباطؤ في النمو، في الولايات المتحدة والعالم، مجلس الاحتياطي الاتحادي من رفع أسعار الفائدة في 2019.

وارتفع الجنيه الاسترليني 0.8 في المائة مقابل العملة الأمريكية إلى 1.2857 دولار

سجل اليورو أكبر ارتفاع أسبوعي في أكثر من أربعة أشهر مع تراجع الدولار بفعل إشارات حذرة من مجلس الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» بشأن مزيد من الزيادات في أسعار الفائدة.

وبحسب «رويترز»، ظل اليورو يتحرك في نطاق 1.12 إلى 1.15 دولار في الأشهر الثلاثة الماضية بسبب مخاوف بشأن النمو وإشارات على أن البنك المركزي الأوروبي من غير المرجح أن ينهي التحفيز قريباً.

لكن محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي، الذي أظهر تيرة أقل تشدداً في رفع أسعار الفائدة، تسبب في موجة بيع للدولار، ما سمح للعملة الأوروبية الموحدة

اقتصاديون: إغلاق الحكومة الأميركية قد يكبح نمو الوظائف في يناير



حذر خبراء اقتصاديون من أن الإغلاق الجزئي للحكومة الأمريكية قد يخفض نمو الوظائف بما يصل إلى 500 ألف وظيفة في يناير ويرفع معدل البطالة فوق 4.0 بالمائة ما لم يتم حل المازق السياسي في واشنطن.

وفقد حوالي 800 ألف موظف بالحكومة الاتحادية أول شريك لرواتبهم في أعقاب الإغلاق الجزئي الذي بدأ في الثاني والعشرين من ديسمبر، مع مطالبة الرئيس دونالد ترامب بأن يمنحه الكونغرس الأمريكي 5.7 مليار دولار لهذا العام للمساعدة في بناء جدار على الحدود مع المكسيك.

وقال خبراء اقتصاديون ببنك سويتيه جنرال في نيويورك إنه إذا لم تستأنف الحكومة الأمريكية العمل بحلول التاسع عشر من يناير فإن ذلك قد ينتج عنه أول انخفاض شهري في عدد الوظائف منذ سبتمبر 2010 ويوقف سلسلة مكاسب للوظائف استمرت 99 شهراً متتالياً.

وأوجد الاقتصاد الأمريكي 312 ألف وظيفة في ديسمبر كانون الأول، وهو أكبر عدد في عشرة أشهر. وكثيراً ما يتباهى ترامب بقوة سوق العمل كأحد أبرز إنجازاته.

وإغلاق الحكومة، الذي أصبح الأول في تاريخ الولايات المتحدة، قد يرفع أيضاً معدل البطالة في يناير.

ألمانيا تواجه عجزاً بـ100 مليار يورو بالميزانية حتى 2023

تواجه الحكومة الألمانية عجزاً بنحو 100 مليار يورو في خطتها للميزانية حتى عام 2023 مع تباطؤ الاقتصاد وفقاً لما ذكرته مجلة دير شبيجل نقلاً عن ورقة أعدتها خبراء في المجموعة البرلمانية التابعة للمحافظين الذين تنزع عنهم المستشار الألمانية أنجيلا ميركل.

وخلقت الحكومة فائضاً في الميزانية بنحو 11 مليار يورو (12.68 مليار دولار) في 2018 في الوقت الذي عززت فيه قوة النمو الاقتصادي إيرادات الضرائب.

لكن دير شبيجل أضافت أن الزيادات المتوقعة في الإنفاق على المساعدات التنموية والمساهمة في الاتحاد الأوروبي والإنفاق على الدفاع تعزز المخاطر التي تواجهها الميزانية حتى 2023 لأنها لم تمول بعد.

اتفاق تجاري وشيك بين واشنطن وبروكسل

أكدت سيسيليا مالستروم المفوضة الأوروبية للتجارة أن تفويضها لمناقشة اتفاق تجاري مع الولايات المتحدة «أوشك على الانتهاء»، ما يفتح الطريق أمام محادثات رسمية.

وبحسب «الفرنسية»، تشارك مالستروم وروبرت لايتهايزر الممثل الأمريكي للتجارة، في مجموعة عمل منذ صيف 2018 بهدف وضع إطار لمفاوضات تجارية محتملة بين واشنطن وبروكسل، بعد تفاهم أولي على ضرورة التوصل لاتفاق في (يوليو) الماضي بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر.

وقالت مالستروم «نعمل على التفاصيل الأخيرة في فترة المفاوضات هذه، التي ستعزز بالتأكيد على الدول الأعضاء.. واعتقد أن المفاوضات قد تجري بشكل سريع حتى ولو كان من المستحيل تحديد الوقت الذي سيجتاح إليه المجلس الأوروبي لاتخاذ قراره».

ورات المفوضة الأوروبية التي التقت لايتهايزر، أنه ليس من المفترض أن يكون هناك معارضة في بروكسل لنتائج المفاوضات الأخيرة لأنها لم تتضمن موضوع الزراعة ذي الحساسية الخاصة في فرنسا.

وأضافت «من الجانب الأوروبي، نسعى لأن تكون جاهزين في أقرب وقت ممكن»، موضحةً أنها لا تتوقع «معارضة في أوروبا لأن الجميع يدركون أننا بحاجة لأجندة إيجابية مع الولايات المتحدة».

واعتبرت أيضاً أن «التفاوض على اتفاق لخفض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية محدود لكن مهم للطرفين».

من جهته، أخطر وبرت لايتهايزر الكونغرس في رسالة في 16 أكتوبر) بنيتها للتفاوض على اتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي.

«أدنوك» تمنح تعالف «إيني» عقد استكشاف للغاز

الإمارات: 70 دولاراً متوسط متوقع للنفط بـ2019

تباطؤ اقتصادي عالمي، مرتدة 9 جلسات متتالية من المكاسب أثارتها أسال بشأن محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين، لكنها تشبعت ببعض تلك المكاسب لتنتهي الأسبوع على ارتفاع.

وانخفضت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت لأقرب استحقات 1.2 دولار، أو 1.95 في المئة، لتبلغ عند التسوية 60.48 دولار للبرميل، وتراجعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط دولاراً، أو 1.9 بالمائة، لتسجل عند التسوية 51.59 دولار للبرميل.

الاستكشاف وسيكون لأدنوك خيار الحصول على 60% في مرحلة الإنتاج إذا تم التوصل لكشف تجاري.

وقال وزير الطاقة الإماراتي، سهيل المزروعى، أمس السبت، إنه يتوقع أن يبلغ متوسط سعر النفط 70 دولاراً للبرميل في عام 2019 على خلفية اتفاق توصلت إليه أوبك والدول المصدرة للنفط غير الأعضاء بها بهدف خفض الإنتاج.

وأدى الوزير بالتصريحات للصحافيين في أبوظبي، وفي سوق النفط هبطت الأسعار حوالي 2 في المئة، مع قلق المستثمرين من

قالت شركة بترول أبوظبي الوطنية أدنوك، أمس السبت، إنها منحت كونسورتيوم يضم شركتي إيني الإيطالية (إي.سي.تي.سي.إي.بي) والتايلاندية عقد استكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز لمنطقتين بحريتين في أبوظبي.

وأضافت في بيان أن إيني ستكون المشغل للمنطقتين وستستحوذ هي و(إي.سي.تي.سي.إي.بي) على نسبة 100% في مرحلة الاستكشاف.

وتابعت أن الشركتين ستستثمران 230 مليون دولار على الأقل في مرحلة

«البنك الدولي» يوافق على قرض للأردن بقيمة 1.2 مليار دولار



عمر الرزاز خلال لقائه الجالية الأردنية في واشنطن

مساعات سنوية للأردن بقيمة 1.275 مليار دولار حتى عام 2022 وبمجموع يتجاوز 6ر3 مليارات دولار.

وتنص المذكرة على أن تلتزم الولايات المتحدة بتقديم ما لا يقل عن 750 مليون دولار سنوياً كدعم اقتصادي و350 مليون دولار كمساعدات عسكرية بين عامي 2018 و2022.

اصلاحات اقتصادية لتخفيض المديونية التي تقارب 40 مليار دولار تشكل نحو 96 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وتعديل قانون ضريبة الدخل لتوسيع الشرائح المشمولة بالضريبة.

وفيما يتعلق بالمساعدات الأمريكية للأردن وقع الطرفان في شهر فبراير من العام الماضي على مذكرة تفاهم تقدم بموجبها واشنطن

أعلن رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز أن البنك الدولي وافق بإبلاده على قرض بقيمة 2ر1 مليار دولار لجدولة مجموعة من الديون السابقة وإعطاء فرصة حقيقية للاستثمار الخاص في الأردن.

وذكرت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) أن ذلك جاء على لسان الرزاز خلال لقائه جمعه بالجالية الأردنية في العاصمة الأمريكية واشنطن التي يزورها منذ الثلاثاء الماضي والتقى فيها مسؤولين في الإدارة الأمريكية وفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ووفق وكالة قال الرزاز أن القرض «بفوائد بسيطة جداً، وهو أكبر قرض يمنحه البنك الدولي للأردن».

وكانت الحكومة الأردنية أعلنت في وقت سابق أنه من أهداف الزيارة البحث مع وزير الخزانة الأمريكي العلاقات الثنائية وبشكل خاص العلاقات التجارية والمساعدات الأمريكية للمملكة فضلاً عن لقاء مسؤولين وممثلين عن الجهات والمنظمات الدولية المانحة وصندوق النقد والبنك الدولي وممثلين عن القطاع الخاص.

وكان الأردن وقع في منتصف عام 2016 اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي لاجراء

لتعويض الأشخاص الذين دفعت لهم مستحقات أقل على مدى سنوات

اليابان تعدل ميزانيتها بعد فضيحة بيانات توظيف خاطئة

مضياً أن «الحكومة تحقق الآن في عشرات من مجموعات البيانات الرئيسية الأخرى».

وأقر وزير العمل بأنه تلقى تقريراً عن المشكلة منذ 20 (ديسمبر)، لكن الوزارة نشرت مع ذلك بياناتها في 21 (ديسمبر) و9 (يناير)، رغم علمها بوجود مشكلات في الإحصاءات، ما يثير أسئلة بشأن صدقية الإحصاءات الرسمية في ثالث أكبر قوة اقتصادية في العالم.

وتتابع الحكومة ومصرف اليابان إحصائية العمل الشهرية كمصدر يساعدهما على رسم السياسات الاقتصادية.

وأعرب سوجا عن أسفه الشديد حيال زعزعة الثقة بالإحصائية، كما اعتذر تاكومي نيموتو وزير العمل لتسبب وزارته «في مصاعب الناس».

من جهة أخرى، ذكرت الحكومة اليابانية أمس أن إنفاق الأسر اليابانية تراجع بنسبة 0.6 في المائة في (نوفمبر)، مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، في انخفاض للشهر الثالث على التوالي.

وأفادت وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات بأن متوسط إنفاق الأسر اليابانية تراجع إلى 281 ألفاً و41 يناً «2595 دولاراً» في ذلك الشهر.

ورغم ركود الإنفاق الاستهلاكي ونبات الأجور، فإن رئيس الوزراء شينزو آبي ما زال يصر على رفع ضريبة المبيعات من 8 إلى 10 في المائة في

أكدت اليابان أنها ستضطر إلى تعديل ميزانيتها المقبلة لتعويض الأشخاص الذين دفعت لهم مستحقات أقل على مدى سنوات، إثر فضيحة تتعلق ببيانات خاطئة صدرت عن وزارة العمل.

وبحسب «الفرنسية»، أقرت وزارة العمل اليابانية في الأسبوع الماضي أنها أخفقت على مدى سنوات في جمع بيانات كاملة لتقريرها التوظيفي الشهري الذي يعد مؤشراً مهماً على الرواتب وساعات العمل. وتساعد هذه المعلومات على تحديد الامتيازات الحكومية المختلفة، خاصة تلك المتعلقة بتأمين العمل.

ويقترض أن يجمع المسؤولون بيانات من جميع الشركات التي تضم 500 موظف أو أكثر، لكن في طوكيو، لم يتم إحصاء إلا نحو ثلث 1400 شركة من هذا النوع.

وأشارت الوزارة إلى أن الفضيحة تعود إلى عام 2004 وأنه سيتم إعادة دفع ما مجموعه 53 مليار ين «490 مليون دولار» إلى 20 مليون موظف.

وأفاد يوشيهيدي سوجا المتحدث باسم الحكومة للصحافيين «تلقيت تقريراً من وزارة العمل والرعاية أن عليها تقديم تأمين توظيف وغيره من المدفوعات بأثر رجعي.. سندخل تغييرات لإضافة المخصصات الضرورية في ميزانية العام المالي 2019 الذي يبدأ في (أبريل)».

ذكرت مجموعة «كريدي سويس» المصرفية السويسرية أنها من المتوقع أن تجري عمليات إعادة شراء أسهم بقيمة مليار فرنك سويسري (1.02 مليار دولار) حتى نهاية عام 2019، حيث يسعى تيدجاني تيام الرئيس التنفيذي للمجموعة إلى مكافأة المستثمرين الذين تحملوا الإصلاحات التي قام بها على مدار ثلاث سنوات.

وقالت المجموعة في بيان أورده وكالة أنباء

«كريدي سويس» تعيد شراء أسهم بـ100 مليار دولار في 2019

«بلومبيرج» الاقتصادية الأمريكية، إن مجلس إدارتها وافق على عمليات إعادة شراء بقيمة 1.5 مليار فرنك سويسري خلال العام الجاري «بحسب الظروف الاقتصادية وظروف السوق».

ومن المقرر أن يبدأ برنامج إعادة الشراء في 14 من (يناير) الجاري.

وأعلنت «كريدي سويس»، وهي ثاني أكبر مجموعة مصرفية في سويسرا، في (ديسمبر)

مجموعة من 298 سجلاً تجارياً قائماً لمستثمرين خليجيين في السعودية

بلغ عدد السجلات التجارية القائمة لمستثمرين خليجيين في السعودية 298 سجلاً، يستحوذ الإماراتيون على نحو النصف.

وقال عبدالرحمن الحسني، المتحدث الرسمي باسم وزارة التجارة والاستثمار لصحيفة «الاقتصادية»، إن عدد السجلات التجارية القائمة لجنسيات خليجية في تزايد مستمر، حيث بلغ إجمالي السجلات 298 خلال 2018، تصدرتها الإمارات بـ148 سجلاً، بنسبة 49.6%. وأشار إلى أن عدد السجلات التجارية القائمة للبحرينيين بلغ 78 سجلاً، في حين وصلت السجلات للكويتيين إلى 46 سجلاً.

من جهته، أكد عبدالمنعم عداس محلل اقتصادي، أن تزايد الاستثمار الخليجي في السعودية يرجع إلى الثقة في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى التسهيلات والمحفزات للمستثمرين بشكل عام، لافتاً إلى أن قرار التنقل بالهوية الوطنية للخليجيين كان دعماً كبيراً للاستثمارات والتجارة البينية بين مجلس التعاون. وأوضح أن ارتفاع الاستثمارات البينية بين دول الخليج خطوة مهيدية للتوجه نحو السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الخليجي الذي سيعزز اقتصادات دول مجلس التعاون.

وأشار إلى أن قطاعات الاستثمارات البينية تنوعت بين قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والأغذية والخدمات المالية والبيع وغيرها، بدوره، قال محمد العمرو محلل اقتصادي، إن البيئة الاستثمارية في السعودية تجذب أي مستثمر أجنبي، خصوصاً الخليجيين لتعزيز العلاقات الاقتصادية في مجلس التعاون. وأشار إلى أهمية تذليل أي عقبات جمركية لدعم سهولة مرور المنتجات والسلع إلى الأسواق الخليجية سريعاً، مبيناً أن أكثر السلع والمنتجات تبادلاً بين دول الخليج السباك والألبان والزيت والدقيق والسكر الناعم، والحديد والإسمنت، وسباك الذهب، وأكد ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الخليجي في السنوات الماضية بشكل كبير، حيث زادت فروع الشركات التي تم تأسيسها في دول الخليج.



فائض ميزان المعاملات الجارية التركي 986 مليون دولار



قال البنك المركزي التركي، إن الفائض في ميزان المعاملات الجارية للبلاد انكمش خلال نوفمبر إلى 986 مليون دولار.

والرقم أكبر من توقعات رويترز لفائض قدره 0.965 مليار دولار. وبلغ الفائض في ميزان المعاملات الجارية 2.746 مليار دولار في أكتوبر.

وفي عام 2017، سجلت تركيا عجزاً في ميزان المعاملات الجارية بلغ 47.1 مليار دولار.

298 سجلاً تجارياً قائماً لمستثمرين خليجيين في السعودية



بلغ عدد السجلات التجارية القائمة لمستثمرين خليجيين في السعودية 298 سجلاً، يستحوذ الإماراتيون على نحو النصف.

وقال عبدالرحمن الحسني، المتحدث الرسمي باسم وزارة التجارة والاستثمار لصحيفة «الاقتصادية»، إن عدد السجلات التجارية القائمة لجنسيات خليجية في تزايد مستمر، حيث بلغ إجمالي السجلات 298 خلال 2018، تصدرتها الإمارات بـ148 سجلاً، بنسبة 49.6%. وأشار إلى أن عدد السجلات التجارية القائمة للبحرينيين بلغ 78 سجلاً، في حين وصلت السجلات للكويتيين إلى 46 سجلاً.

من جهته، أكد عبدالمنعم عداس محلل اقتصادي، أن تزايد الاستثمار الخليجي في السعودية يرجع إلى الثقة في الاقتصاد الوطني، إضافة إلى التسهيلات والمحفزات للمستثمرين بشكل عام، لافتاً إلى أن قرار التنقل بالهوية الوطنية للخليجيين كان دعماً كبيراً للاستثمارات والتجارة البينية بين مجلس التعاون. وأوضح أن ارتفاع الاستثمارات البينية بين دول الخليج خطوة مهيدية للتوجه نحو السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الخليجي الذي سيعزز اقتصادات دول مجلس التعاون.

وأشار إلى أن قطاعات الاستثمارات البينية تنوعت بين قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والأغذية والخدمات المالية والبيع وغيرها، بدوره، قال محمد العمرو محلل اقتصادي، إن البيئة الاستثمارية في السعودية تجذب أي مستثمر أجنبي، خصوصاً الخليجيين لتعزيز العلاقات الاقتصادية في مجلس التعاون. وأشار إلى أهمية تذليل أي عقبات جمركية لدعم سهولة مرور المنتجات والسلع إلى الأسواق الخليجية سريعاً، مبيناً أن أكثر السلع والمنتجات تبادلاً بين دول الخليج السباك والألبان والزيت والدقيق والسكر الناعم، والحديد والإسمنت، وسباك الذهب، وأكد ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الخليجي في السنوات الماضية بشكل كبير، حيث زادت فروع الشركات التي تم تأسيسها في دول الخليج.